

الاقتصاد العالمي

التقارب

والتكافؤ والتباعد

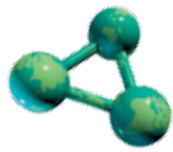
على المدى البعيد، يقل اعتماد النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة ولكن على المدى القصير، تشترك هذه الاقتصادات جميعها في رقصة واحدة

كمال درويش

أغلبنا أننا نعيش في عالم متكامل تسوده العولمة. ولكن عندما ننظر إلى التاريخ الحديث، ما الذي يمكن أن نقوله فعلا عن طبيعة هذا التكامل؟ ويبدو أن هناك ثلاثة اتجاهات عامة أساسية نشطة تميز اقتصاد العالم اليوم.

يشعر





تزيد على قرن. (راجع المقال بعنوان «أكثر أم أقل»، في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية. وأسفرت هاتان الحقيقتان عن زيادة التباعد بين أغنى الأشخاص في العالم وأفقر الأشخاص، على الرغم من التقارب العام في متوسط الدخل.

التقارب الجديد

دخل الاقتصاد العالمي عصرا جديدا من التقارب قرابة العام ١٩٩٠، حين بدأ متوسط نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ككل، في النمو بوتيرة أسرع بكثير من نموه في الاقتصادات المتقدمة. ويحدث الآن تراجع في الانقسام الحاد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، الذي كان سمة للعالم منذ قيام الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر. وأحد الأسئلة الأساسية في هذا السياق هو ما إذا كان يرجح أن يستمر هذا التقارب الجديد ويؤدي إلى تعديل جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي على مدى العقد التالي أو نحوه.

وقد أحدثت الثورة الصناعية والاستعمار قدرا كبيرا من التباعد (Maddison, 2007). ففي الفترة بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، زادت الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين "الشمال" الأغنى والأكثر اعتمادا على الصناعة و"الجنوب" الأقل نموا من عامل ٣ أو ٤ إلى عامل ٢٠ أو أكثر (Milanovic, 2012). وتباطأ هذا التباعد بعد الحرب العالمية الثانية، مع نهاية الاستعمار، إلا أن فجوة الدخل النسبية ظلت مستقرة في المتوسط بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠. ولكن على مدى العقدين الماضيين، نما نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الصاعدة والنامية بنحو ثلاثة أضعاف وتيرته في الاقتصادات المتقدمة، بالرغم من وقوع الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وزادت وتيرة النمو في الأسواق الصاعدة في التسعينات، تبعثها وتيرة متسارعة للنمو في البلدان الأقل نماء مع انتهاء القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين (راجع الرسم البياني ١).

ويوضح الرسم البياني ٢ معدلات النمو في الاتجاه العام الأساسي محسوبة باستخدام أسلوب إحصائي، هو مرشح هودريك - بريسكوت،

ثلاثة اتجاهات عامة أساسية

الاتجاه الأول هو حدوث تقارب جديد. ويقول اقتصادي التنمية الراحل السير آرثر لويس، في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة فوزه بجائزة نوبل في عام ١٩٧٩، "إن معدل نمو الناتج في العالم النامي اعتمد على مدى مئات الأعوام الماضية على معدل نمو الناتج في العالم المتقدم. فعندما ينمو العالم المتقدم بسرعة، ينمو العالم النامي بسرعة، وعندما تتباطأ وتيرة النمو في العالم المتقدم، تتباطأ أيضا وتيرة نمو العالم النامي. فهل هذا الارتباط حتمي؟"

تشير البيانات الأخيرة إلى أنه في حين لا تزال هذه الرابطة موجودة، فمن المهم في الوقت الحالي التمييز بين الاتجاهات العامة طويلة الأجل والحركات الدورية. ومنذ عام ١٩٩٠ تقريبا، تسارعت وتيرة نمو نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات الصاعدة والنامية بطريقة قابلة للاستمرار وتزيد بدرجة كبيرة على وتيرته في الاقتصادات المتقدمة. ويمثل ذلك تحولا هيكليا رئيسيا في ديناميكية الاقتصاد العالمي.

وهناك سمة جوهريّة ثانية في الاقتصاد العالمي وهي التكاثر الدوري. ورغم أن الصلة بين معدلات النمو في الاتجاه العام طويل الأجل للاقتصادات الصاعدة والنامية من ناحية، ومعدلاته في الاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى قد زالت - أو تفككت إلى عنصرين - على مدى العشرين عاما الماضية، لم يؤد ذلك إلى حركات دورية حول الاتجاه العام لتفكيك الصلة.

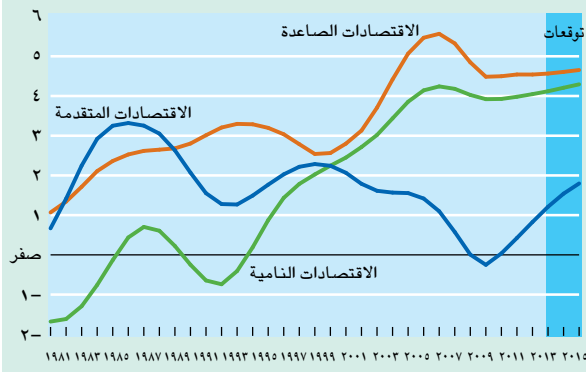
ويتوافق اتجاهها التقارب الجديد وتزايد التكافل مع اتجاه عام ثالث، يتعلق بتوزيع الدخل. ففي كثير من البلدان، أصبح هناك تفاوت أكبر في توزيع الدخل، وارتفعت حصة أصحاب أعلى الدخل على وجه الخصوص بصورة هائلة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية زادت حصة أعلى ١٪ من أصحاب الدخل بنحو ثلاثة أضعاف على مدى العقود الثلاثة الماضية، لتمثل الآن نحو ٢٠٪ من مجموع الدخل الأمريكي (Alvaredo and others, 2012). وفي الوقت نفسه، في حين أدى التقارب الجديد المذكور أعلاه إلى خفض المسافة بين الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية عند أخذهما كجملين، فلا يزال هناك ملايين الأشخاص في بعض من أشد البلدان فقرا ظلت دخولهم شبه راكدة لفترة

الرسم البياني ٢

استمرار الفرق

الاقتصادات الصاعدة والنامية تتمتع بنمو اتجاهي أسرع على المدى الطويل بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

(معدل نمو نصيب الفرد في الاتجاه العام، %)



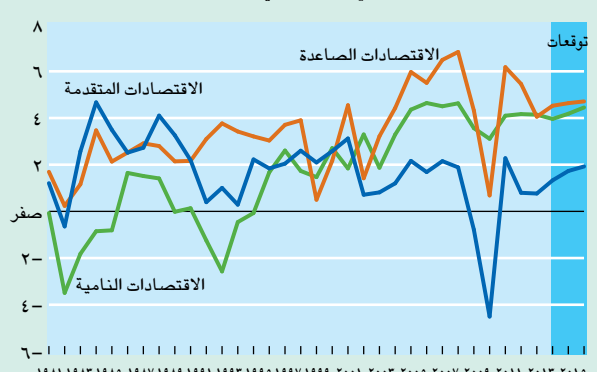
المصدر: حسابات المؤلف على أساس بيانات من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ١

النمو والدورات

شهدت الاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية نموا كبيرا ولكنها شهدت كذلك تحركات دورية قوية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

(معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٢.

لفصل الحركة الدورية عن الاتجاه الأطول أجلا. ونجد أن انفصال معدل النمو في الاتجاه العام لدى بلدان الأسواق الصاعدة اعتبارا من التسعينات فصاعدا، ومعدله في البلدان النامية في العقد السابق، ملفتا للنظر إلى حد كبير.

وتفسر ثلاثة تطورات جزءا كبيرا من هذا التقارب الجديد.

أولا، تيسر العولمة — من خلال تعزيز الصلات التجارية وارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر — النمو للحاق بالركب مع قيام المتأخرين باستيراد الدراية والتكنولوجيا وتطويرها لأغراضهم. وتطوير التكنولوجيا أسهل بكثير من اختراعها.

وثانيا، أدى التحول الديمغرافي الذي شهدته معظم الاقتصادات الصاعدة وعدد كبير من الاقتصادات النامية والذي اقترن ببطء أكبر في معدلات نمو السكان إلى دعم استخدام رأس المال بكثافة أكبر وزيادة وتيرة نصيب الفرد من النمو. وفي الوقت نفسه، تمتع عدد كبير من هذه البلدان بعصر ذهبي مع بلوغ نسبة الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى مجموع السكان الذروة. وفي الوقت نفسه، زادت نسبة المسنين بصورة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في أوروبا واليابان.

وثمة سبب ثالث مهم للتقارب وهو ارتفاع نسبة الدخل المستثمر في البلدان الصاعدة والنامية — ٢٧,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى العقد الماضي مقارنة بنسبة ٢٠,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة. ولا يزيد الاستثمار فحسب إنتاجية العمالة بإعطائها قدرا أكبر من رأس المال لتعمل به، وإنما يمكنه أيضا أن يزيد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج — الإنتاجية المشتركة لكل من رأس المال والعمالة — بدمج المعارف الجديدة وأساليب الإنتاج وتيسير التحول من القطاعات منخفضة الإنتاجية مثل الزراعة إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية، وهو ما يعجل وتيرة النمو للحاق بالركب. ويتسم هذا العامل الثالث، ارتفاع معدلات الاستثمار، بأهمية خاصة في آسيا — وبصورة ملحوظة للغاية في الصين، وإن لم يكن فيها وحدها. وقد زادت معدلات النمو في الاتجاه الآسيوي في مرحلة أبكر وبمقدار أكبر على معدلاته في الاقتصادات الصاعدة الأخرى.

وهل سيستمر هذا التقارب؟ تتسم التوقعات دائما بقدر من المخاطر، ويمكن أن تفقد بعض العوامل التي أدت إلى التقارب في السنوات العشرين الماضية قوتها قريبا. وقد تحقق بالفعل جزء كبير من النمو للحاق بالركب في مجال الصناعات التحويلية، وأدت إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية أيضا إلى استنفاد جزء من إمكاناته، ففي بعض البلدان لم يولد حتى النمو السريع في مجال الصناعات التحويلية الكثير من فرص العمل، مما أدى إلى زيادة نسبة العمالة في الأنشطة منخفضة الإنتاجية (Rodrik, 2011).

لكن التقارب الذي نشير إليه هو التقارب المجلد لعالم الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية في مقابل التحليل الذي تحصل فيه البلدان الصغيرة على وزن متساو مع الصين والهند وإندونيسيا. ولكن توجد في السنوات العشر إلى الخمسة عشر القادمة على الأقل إمكانية كبيرة لتحقيق مزيد من النمو للحاق بالركب. ويمكن أن تتباطأ وتيرة إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات مرتفعة الإنتاجية، ولكن يرجح أن تستمر إعادة توزيع العمالة من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات مرتفعة الإنتاجية ضمن قطاعات فرعية محددة بشكل ضيق حتى بخطوة ثابتة. ويمكن أيضا أن تكون هناك إمكانيات كبيرة في قطاعات الخدمة والطاقة والبنية التحتية لتطوير التكنولوجيا الجديدة. ومع استثناء الصين الملحوظ، يتوقع أن تكون العوامل الديمغرافية في صالح الاقتصادات الصاعدة والنامية بدرجة أكبر من أن تكون في صالح المجتمعات الغنية "المسنة" لأكثر من عقد قادم. وأخيرا، سيؤدي الارتفاع الشديد في نسب الدين التي راكبتها معظم الاقتصادات المتقدمة إلى فرض قيود على سياساتها الاقتصادية الكلية وإبطاء الاستثمار.

ويتوقع أن يحدث هذا التقارب المستمر، برغم احتمال بطئه بعض الشيء، تحولا عميقا في الاقتصاد العالمي. فيحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، سيكون نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة أقرب بكثير منه في الاقتصادات المتقدمة، بما يبين فروق النمو من ناحية والارتفاع المرجح في أسعار عملاتها من ناحية أخرى. ولا شك في أن اقتصاد الصين سيصبح أكبر اقتصاد في العالم، وسيكون اقصادا البرازيل والهند أكبر بكثير من اقتصاد المملكة المتحدة أو فرنسا. وسيتهيئ التقسيم الصارخ إلى حد ما للعالم إلى اقتصادات "متقدمة" وأخرى "فقيرة"، الذي بدأ مع الثورة الصناعية، ليحل محله اقتصاد عالمي بفروق أكبر بكثير وأقطاب متعددة.

التكافل الدوري

كان هناك وقت، خصوصا في بداية الأزمة المالية في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨، بدا فيه أن الأسواق الصاعدة وآسيا على وجه الخصوص ستنمو بوتيرة سريعة بغض النظر عما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. ثم حل الذعر في أواخر عام ٢٠٠٨، عقب انهيار المنشأة المصرفية الاستثمارية ليمان براذرز. وأشعل التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي العالمي، حتى في الصين، شرارة القلق من أن تؤدي الأزمة التي بدأت في وول ستريت إلى انهيار النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

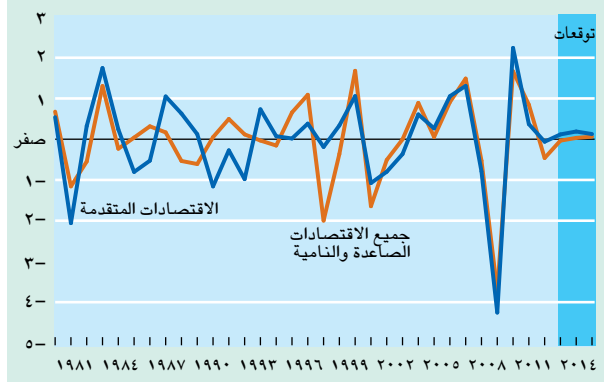
وشهد العالم في عام ٢٠٠٩ فعليا تباطؤا في النشاط الاقتصادي، مع تباطؤ وتيرة النمو للفرد في الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى أقل من ١٪ وتراجع بنحو ٤٪ في الاقتصادات المتقدمة. إلا أن الأولى تعافت بسرعة، مع بلوغ معدل النمو فيها ٦٪ في عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل ٢,٣٪ في الاقتصادات المتقدمة. وأدت صلاية المجموعة الأولى خلال الأزمة إلى تجدد المزاعم بتباعد الحظوظ.

ويوضح الرسم البياني ٢ التباعد في الاتجاهات العامة في معدلات النمو لدى المجموعتين: فقد نما نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

الرسم البياني ٢

التكافل الدوري

على الرغم من انفصال الروابط في اتجاهات النمو العامة على المدى الطويل، لا تزال هناك روابط دورية قوية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية. (معدل نمو نصيب الفرد، ٪)



المصدر: حسابات المؤلف على أساس بيانات من عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

السندات طويلة الأجل يكون أقوى بكثير عندما تزداد الأوضاع المالية الضاغطة — مثلما يحدث عند انفجار فقاعة في أسعار الأصول أو إفراط البنوك في الاعتماد على الرفع المالي — وهو ما يشير إلى أن قوة القناة المالية تتوقف على حالة الأسواق المالية العالمية بشكل عام. ويمكن أيضا أن تؤثر التغيرات في هيكل آجال أسعار الفائدة — الذي يبين وجود أوجه تماثل في السياسات النقدية وأوضاع الأسواق المالية — على الحركة المشتركة للدورات الاقتصادية من خلال ربحية المؤسسات المالية وأوضاع الائتمان (Claessens, Kose, and Terrones, 2011).

وأخيرا يبدو أن هناك قناة ثالثة للتكافل — ربما تكون مرتبطة بصورة وثيقة بالثانية، وإن كانت ملموسة بدرجة أقل — في صورة انتشار الثقة على الصعيد العالمي، أو ”روح القطيع“ التي تؤثر بشدة على الأسواق المالية والقرارات الاستثمارية. ويبدو أن الأنباء المتعلقة

في الأولى بوتيرة زادت بضعفين إلى ثلاثة أضعاف على وتيرة نموه في الاقتصادات المتقدمة ويرجع استمرار هذا النمو. ويوضح الرسم البياني ٣ أن ذلك التباعد لم يكن موجودا في الدورات حول الاتجاه العام. وعلى وجه الخصوص منذ الأزمة الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، كان هناك تكافل دوري، ربما تكون قوته قد زادت إن لم تظل ثابتة (Kose and Prasad, 2010) و IMF, 2010. وأصبح التكافل أيضا أكثر تعقيدا، مع وجود روابط أقوى بين الاقتصادات النامية. ويكون لتأثير زيادة النشاط الاقتصادي وهبوطه في البلدان الكبيرة المستوردة للمواد الخام مثل الصين تأثير فوري على صادرات عدد كبير من البلدان النامية من المواد الخام.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يتسم بطابع تكافلي، تنتقل فيه الدورات الاقتصادية عبر الحدود. وتنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية في الوقت الراهن بوتيرة أسرع بكثير من نمو الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يعود الفضل الأول فيه إلى عوامل طويلة الأجل على جانب العرض



بحلول الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، سيكون نصيب الفرد من الدخل في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة أقرب بكثير منه في الاقتصادات المتقدمة، بما يبين فروق النمو من ناحية والارتفاع المرجح في أسعار عملاتها من ناحية أخرى.

بأزمة القروض مرتفعة المخاطر أثرت بصورة مباشرة على فروق مبادلات مخاطر الائتمان في الأسواق الصاعدة من خلال انتشار ”المشاعر“ (Dooley and Hutchinson, 2009).

ولهذه الأسباب كلها، يتزامن انفصال اتجاهات النمو طويلة الأجل مع الارتباط المستمر بين الحركات الدورية، حيث تؤدي العوامل العالمية والإقليمية إلى دمج الاقتصاد العالمي في وحدة كلية تقوم على الاعتماد المتبادل.

التباعد في التوزيع

إضافة إلى التقارب العام في أنصبة الفرد من الدخل والتكافل الدوري في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، يؤدي ارتفاع التفاوت داخل البلدان واتساع الفجوة بين أغنى الأشخاص وأفقرهم في العالم فيما يبدو إلى التباعد بين أعلى الدخل وأدناها، وهو اتجاه عام أساسي ظاهر. فقد أصبح الدخل متركزا في الجزء الأعلى من القمة في كثير من البلدان. ويضاف إلى هذا التطور في توزيع الدخل داخل البلدان عدم نمو نصيب الفرد من الدخل في مجموعة من البلدان الفقيرة للغاية غير القادرة على المشاركة في التقارب العام الموصوف أعلاه.

والمؤكد هو أن التقارب الناشئ عن النمو السريع للحاق بالركب الذي يؤثر على أغلبية كبيرة في البلدان الصاعدة والنامية ينشئ طبقة متوسطة عالمية تنمو بسرعة. إلا أن مجموعة مختلفة من العوامل — تشمل طبيعة التغير التكنولوجي، وزيادة علاوة المهارات، والتوسع الهائل في السوق العالمية وما يرتبط به في كثير من الأسواق من خصائص مفادها أن الفائز يحصل على كل شيء، وتنقل رأس المال مقابل الثبات النسبي للعمالة، لا سيما العمالة غير الماهرة، وتراجع تأثير النقابات العمالية — أدت جميعها إلى زيادة تركيز الدخل في الجزء الأعلى من القمة في عدد كبير من أكبر البلدان، المتقدمة وكذلك الصاعدة والنامية.

وفي الوقت نفسه، لم تزد الدخول الحقيقية لمئات الملايين من الأشخاص، في بعض البلدان الفقيرة للغاية، التي يشهد كثير منها صراعات وإخفاق الحكومات، كثيرا على ما كانت عليه منذ ٢٠٠

مثل تراكم رأس المال، واللحاق بالتكنولوجيا، والعوامل الديمغرافية. إلا أن الارتباط يرجح أن يكون قويا بين الحركات الدورية حول الاتجاهات العامة، والتي تتصل على نحو أوثق بعوامل أقصر أجلا على جانب الطلب. ويظهر هذا التكافل العالمي بجلاء شديد في حالات التراجع التي شهدتها النمو العالمي مؤخرا في أوائل عام ٢٠١٢، والتي تعزى إلى مسائل تتعلق بالإدارة الاقتصادية الكلية وإدارة القطاع المالي أكثر بكثير مما تعزى إلى عوامل طويلة الأجل على جانب العرض.

وتوجد فيما يبدو ثلاث قنوات رئيسية للتكافل الدوري. وأول هذه القنوات التجارة. فمع تزايد حصة التجارة في النشاط الاقتصادي العالمي، يمكن أن يتوقع حدوث زيادة في التغيرات التي تحدث في الطلب في بلد واحد نتيجة التطورات الاقتصادية الكلية التي تحدث في بلد آخر. وعلى سبيل المثال، ينتشر أثر ركود يحدث في بلد واحد عبر الحدود بخفض الطلب على الصادرات من البلدان الأخرى. ومن حيث النظرية، إذا شجعت التجارة قدرا أكبر من التخصص في الإنتاج، فإن الصدمات التي تختص بها قطاعات بعينها ستؤدي غالبا إلى خفض التكافل الدوري. ولكن في الواقع العملي، تكون الآثار الاقتصادية الكلية للطلب أكبر بكثير.

وتعمل القناة الثانية من خلال أسواق مالية يتزايد طابعها العالمي وحجمها العملاق وتعقيدها. ويقاس تقرير جديد لصندوق النقد الدولي ”الآثار الانتشارية“ — أي تأثيرات السياسات التي يعتمدها بلد ما على بلد آخر نتيجة لكبر حجم الروابط التجارية والمالية في اقتصاد اليوم — ويوثق أهمية القناة المالية. وباستخدام منطقة اليورو كمثال، ينتهي التقرير إلى إمكانية التعامل مع التداعيات المباشرة (المرتبطة بالتجارة) والناشئة عن الضغوط التي تخضع لها البلدان المستفيدة من برامج في منطقة اليورو، ولكن التداعيات تصبح أكبر على بقية أنحاء العالم إذا كانت الضغوط تثير الشكوك حول مدى سلامة البنوك في منطقة اليورو — وتصل في حجمها إلى التداعيات اللاحقة لانهايار مؤسسة ليمان براذرز“ (IMF, 2011). ويخلص التقرير أيضا إلى أن الارتباط بعوائد

عام (Milanovic, 2012). وبذلك المعنى، يوجد تباعد جديد هائل في الاقتصاد العالمي، له أبعاد عالمية وأبعاد داخل البلد الواحد. واتسعت المسافة بين أطراف توزيع الدخل في العالم ككل. ويشكل التباعد الهائل بين الشريحة التي تمثل أعلى ١٪ من السكان وبقية السكان داخل عدد كبير من البلدان واقعا جديدا. وتبدو زيادة حصة الشريحة التي تمثل أعلى ١٪ من السكان واضحة في الولايات المتحدة وفي بعض البلدان الناطقة بالإنجليزية، وكذلك في الصين

وسيكون عالم المستقبل عالما أكثر أقطابا وتكافلا

والهند وإن كان بدرجة أقل. ولكن من غير الواضح من البيانات المتاحة ما إذا كان هذا التركيز المتزايد في القمة ظاهرة عالمية فعلا. وتبين قاعدة بيانات World Top Income (Alvaredo and others, 2012) أنه، حتى عام ٢٠٠٧ على الأقل، لم تشهد قارة أوروبا واليابان نفس تحول الدخل إلى قمة توزيع الدخل. ولكن نظرا لأن أسباب التركيز عالمية بدرجة كبيرة ولا يمكن أن تنصدي لها السياسات الوطنية إلا بصورة جزئية، يكون من المرجح أن يزيد هذا التركيز الشديد في القمة. وكانت أجور كبار التنفيذيين في بلدان مثل ألمانيا وهولندا، على سبيل المثال، تزيد بسرعة شديدة خلال العقد الماضي (Fabbri and Marin, 2012). ويرجح أن تؤدي أزمة منطقة اليورو وما يصاحبها من سياسات تقشفية إلى زيادة التفاوت في أوروبا مع تقييد الإنفاق الاجتماعي نتيجة للقيود المفروضة في الميزانية في الوقت الذي يصعب فيه فعليا زيادة الضرائب على الشرائح الأغنى نتيجة انتقال رأس المال والعملية مرتفعة المهارة.

ويمكن ألا يعني هذا التباعد الجديد في توزيع الدخل دائما زيادة التفاوت على الصعيد الوطني. إلا أنه يمثل بالتأكيد تركيزا للدخل، والنفوذ السياسي المحتمل، من خلال الدخل، في أعلى القمة، وهو ما قد يحفز حدوث تركيز أكبر حتى للدخل. فالعوامل التي أدت إلى هذه الديناميكية – التكنولوجية والمالية العامة والمالية والسياسية، لا تزال نشطة.

التعاون من أجل زيادة تكامل الاقتصاد العالمي

يعتمد مستقبل الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة على التفاعل بين التقارب في متوسطات الدخل الوطنية، وزيادة التكافل عبر البلدان، واتساع الفجوة بين القمة والقاع في طرفي توزيع الدخل، سواء داخل البلدان أو بالنسبة لسكان العالم ككل. وتوجد لهذه الاتجاهات العامة انعكاسات سياسية واجتماعية وجيوستراتيجية ستشكل الجدول المستقبلي بشأن السياسات التي ينبغي اعتمادها.

فأولا، يجب أن تنعكس الأهمية المتزايدة للاقتصادات الصاعدة والنامية في حوكمة المؤسسات الدولية، التي تعتمد شرعيتها وفعاليتها عليها. ويدعو التكافل العالمي إلى تعزيز التعاون داخل هيكل مؤسسي يعكس النقل المتزايد للاقتصادات الصاعدة والنامية. وثانيا، تدعو الدورة الاقتصادية العالمية الموصوفة أعلاه والآثار الانتشارية التي قام صندوق النقد الدولي مؤخرا بتوثيقها إلى تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية. وأخيرا، تتطلب اتجاهات توزيع

الدخل التي يحتمل أن تكون مزعومة للاستقرار تنسيقا ماثلا في السياسة الدولية، يكون من الصعب في غيابه تنفيذ سياسات إعادة توزيع الدخل في فرادى البلدان. ويجب بدرجة ما على الأقل تنسيق الأوعية الضريبية والمعدلات الضريبية، والحد بقدر الإمكان من فرص التهرب الضريبي، وإدارة سياسات الهجرة مع وضع مصالح كل من البلدان المضيفة والبلدان المصدرة في الاعتبار. وأخيرا، لا يزال تقديم مساعدة إلى البلدان الأكثر فقرا ضرورة أخلاقية وكذلك سياسية.

وسيكون عالم المستقبل عالما أكثر أقطابا وتكافلا، مع وجود إمكانات في الأسواق العالمية لإحراز تقدم اقتصادي سريع. ويمكن أن تعتمد مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق هذه الإمكانيات بدرجة كبيرة على مدى الجودة التي يحسن التعاون الدولي بها كلا من فعالية السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية، بمراعاة آثارها الانتشارية، ومقدار تشجيعه لتحقيق قدر أكبر من التوازن والإنصاف في توزيع ثمار النمو. ■

كمال درويش نائب رئيس مؤسسة بروكينغز ومدير إدارة الاقتصاد العالمي والتنمية فيها.

المراجع:

Alvaredo, Facundo, Tony Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, "The World Top Incomes Database," accessed June 1, 2012.

<http://g-mond.parisschoolofeconomics.eu/topincomes>

Claessens, Stijn, M. Ayhan Kose, and Marco Terrones, 2011, "How Do Business and Financial Cycles Interact?" IMF Working Paper 11/88 (Washington: International Monetary Fund).

Dooley, Michael, and Michael Hutchinson, 2009, "Transmission of the U.S. Subprime Crisis to Emerging Markets: Evidence on the Decoupling-Recoupling Hypothesis," paper prepared for the JIMF/Warwick Conference, April 6.

Fabbri, Francesca, and Dalia Marin, 2012, "What Explains the Rise in CEO Pay in Germany?" CESifo Working Paper Series No. 3757 (Munich: CESifo Group).

International Monetary Fund (IMF), 2010, World Economic Outlook (Washington, October).

—, 2011, "Consolidated Spillover Report: Implications from the Analysis of the Systemic-5" (Washington).

Kose, M. Ayhan, and Eswar S. Prasad, 2010, Emerging Markets: Resilience and Growth amid Global Turmoil (Washington: Brookings Institution Press).

Lewis, Arthur, 1979, "The Slowing Down of the Engine of Growth," Nobel Prize lecture, Stockholm, December 8. www.nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1979/lewis-lecture.html

Maddison, Angus, 2007, Contours of the World Economy, 1–2030AD (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press).

Milanovic, Branko, 2012, "Global Inequality: From Class to Location, from Proletarians to Migrants," Global Policy, Vol. 3, No. 2, pp. 125–34.

Rodrik, Dani, 2011, "The Future of Economic Convergence," paper prepared for the 2011 Jackson Hole Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, August 25–27.